خطة يهودية للتطهير العرقي في الضفة المحتلة ستعرض على الكونغرس الأميركي في الشهر القادم

| فلسطين المحتلة
محمد أبو شباب - وكالات

ينشط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة هذه الأيام من أجل الترويج لمشروع قانون في الكونغرس الأميركي ينص على دعم فكرة الجماعات اليهودية بتهجير الفلسطينيين من الضفة المحتلة، وحصر أماكن وجودهم فيها، وتحويل الدعم الأميركي المخصص للفلسطينيين إلى تمويل تلك الخطة التي يقودها «تحالف الدفاع من أجل إسرائيل»، وينصبّ جل محتوى تلك الخطة على تفريغ الضفة المحتلة من الفلسطينيين ودفعهم للهجرة للخارج، ويتوقع أن تعرض الخطة الصهيونية على الكونغرس الأميركي في كانون الثاني القادم إذا تم إقناع أعضاء الكونغرس بها.

وكشفت تقارير إعلامية أن الخطة التي تشجعها حكومة الكيان تنص كذلك على توطين الفلسطينيين في دول أخرى وبسهولة كبيرة جداً عبر ضخ أموال ضخمة لتلك الدول من خلال صندوق مالي لمساعدة تلك الدول لتوطين الفلسطينيين.

وكان الكونغرس الأميركي قد بلور خطة خطيرة لا تعترف إلا بنحو ٤٠ ألف لاجئ فلسطيني من أصل ٦ ملايين، وذلك في محاولة أميركية لشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتي أعلنت واشنطن الحرب عليها من خلال وقفها الكامل للدعم السنوي المقدم للأونروا والذي كان يقدر بنحو ٣٠٠ مليون دولار.

وعقب منسق ملف اللاجئين في القوى الوطنية الفلسطينية محمود خلف لـ«الوطن» على الخطة الصهيونية بالقول: «واشنطن معروف أنها في عهد دونالد ترامب أعلنت الحرب على قضية اللاجئين، وأن اللوبي الصهيوني يتحرك بتشجيع من ترامب الذي يريد تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتهجيرهم من أرضهم وإسكان المستوطنين على الأرض الفلسطينية».

ولفت خلف أن السفير الأميركي في كيان الاحتلال فريدمان هو مستوطن وهو يقطن في مستوطنة في الضفة المحتلة وعليه لا غرابة أن تخرج هذه الخطط الخطيرة من الحركة الصهيونية ومن أروقة البيت الأبيض، لكن ذلك لن ينجح لأن الشعب الفلسطيني متشبث بأرضه ولن يتركها.

وفي سياق متصل جددت وزارة الخارجية الفلسطينية إدانتها الصمت الدولي على جرائم المستوطنين المتواصلة بحق الفلسطينيين.

وقالت الخارجية في بيان أمس نقلته وكالة «وفا» الفلسطينية للأنباء: «تتواصل وتتصاعد اقتحامات واعتداءات عصابات المستوطنين وتنظيماتهم الإرهابية ضد الفلسطينيين وكان آخرها اعتداءهم على قريتي ياسوف وكفل حارس شرق مدينة سلفيت واقتحامهم في سابقة خطيرة دير مارسابا في بيت لحم وإقامتهم طقوساً استفزازية فيه بحماية قوات الاحتلال تمهيداً لسرقة المزيد من الأرض الفلسطينية». وطالبت الخارجية المجتمع الدولي بالتحرك العاجل للضغط على سلطات الاحتلال لوضع حد لجرائم المستوطنين. وصعّد المستوطنون مؤخراً اعتداءاتهم على الفلسطينيين حيث اقتحموا قرية سلفيت وكفل حارس شرق سلفيت ودير مارسابا القريب من بلدة العبيدية شرق بيت لحم.

ومن جهة ثانية اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس قرية جبل المكبر جنوب شرق القدس المحتلة وهدمت منزلين في إطار ممارساتها العدوانية ضد الفلسطينيين.

وذكرت وكالة «معا» الفلسطينية للأنباء أن قوات الاحتلال اقتحمت القرية برفقة عدد من الجرافات وهدمت منزلين تعود ملكيتهما للفلسطيني أمين عقل.

إلى ذلك أصيب عشرات الفلسطينيين بحالات اختناق خلال اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس مخيم جنين بالضفة الغربية واعتقالها تسعة فلسطينيين.

وذكرت وكالة «وفا» أن قوات الاحتلال اقتحمت المخيم وداهمت منازل الفلسطينيين وسط إطلاق الرصاص الحي وقنابل الغاز السام ما أدى إلى إصابة العشرات بحالات اختناق واعتقال تسعة.

وكانت قوات الاحتلال اعتقلت فجر أمس ٢٤ فلسطينياً خلال حملات دهم وتفتيش في عدد من مدن وبلدات الضفة الغربية.

قوات الاحتلال الإسرائيلي تهدم منزل أشرف نعالوة أمس الأول بالقرب من طولكرم ، في الضفة الغربية المحتلة (رويترز)

نتنياهو يتوجه إلى البرازيل لضمان نقل سفارتها إلى القدس

أعلن مكتب رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مساء الإثنين، أنّ الأخير سيتوجه في ٢٧ من الشهر الجاري إلى البرازيل، لحضور مراسم أداء الرئيس خافيير بولسونارو اليمين الدستورية.

وأشارت وسائل إعلام إسرائيلية، إلى أن «بولسونارو، زعيم اليمين المتطرف في البرازيل، التي ينشط فيها لوبي مسيحي إنجيلي قوي، أعرب عن استعداده لنقل سفارة بلاده في إسرائيل إلى القدس».

وتحدثت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، عن أنّه «أفادت وسائل الإعلام في البرازيل مؤخراً، إلى أن بولسونارو يتعرض لضغوط من العالم العربي. لذلك، قد يختار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل من دون نقل السفارة إليها، أو الاعتراف فقط بالجزء الغربي من المدينة كعاصمة، كما فعلت أستراليا في الآونة الأخيرة».

واعتبرت الصحيفة أنّ «نتنياهو يعتزم السفر إلى المراسم، لضمان نقل السفارة».

وكالات

البيت الأبيض يُكذّب مزاعم تركيا بشأن تسليم فتح الله غولن

أكد مسؤول بالبيت الأبيض أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لم يعد خلال اجتماعه مع رئيس النظام التركي، رجب طيب أردوغان، بتسليم رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن لأنقرة، والذي تتهمه الأخيرة بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة ضد أردوغان عام ٢٠١٦. وقال المسؤول الكبير لوكالة رويترز: «أثناء اللقاء مع الرئيس أردوغان خلال قمة مجموعة العشرين في الأرجنتين، لم يتعهد الرئيس (ترامب) بتسليم فتح الله غولن».

وكان وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، قد أعلن أن الرئيس الأميركي، أبلغ نظيره التركي رجب طيب أردوغان، بأن الإدارة الأميركية تدرس ترحيل رجل الدين فتح الله غولن، وغيره من المطلوبين لتركيا. وأوضح أوغلو أن ترامب قال لأردوغان إنها (الولايات المتحدة الأميركية) تعمل على تسليم غولن وأشخاص آخرين.

ونقلت قناة TRT التركية عن تشاووش أوغلو قوله الإثنين إن مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي FBI يجري في ١٥ ولاية تحقيقات بشأن أنشطة منظمة غولن، وقد بدأ تنفيذ اعتقالات في صفوف أنصار الداعية بولاية نيوجيرسي. وكانت محكمة أميركية وجهت إلى شريكي أعمال سابقين لمستشار الأمن القومي الأميركي السابق مايكل فلين تهمة عمل اللوبي السري من أجل تسليم غولن لأنقرة.

وكالات

مجموعات إرهابية تنقل مضادات جوية إلى داخل إيران

قال وزير الأمن الإيراني محمود علوي: إن أجهزة استخبارات من دول الجوار تعمل بشكل مباشر لزعزعة أمن إيران، وإن جماعات إرهابية دخلت الحدود الإيرانية بسيارات حديثة تحمل فوقها مضادات جوية. وأضاف علوي في كلمة أمام البرلمان، أمس: إن إيران تمكنت من إحباط ٩٨ بالمئة من عمليات إرهابية كان مخططاً لها، مؤكداً أن إيران تتعرض لتهديدات أمنية تختلف عن السابق.

وأوضح أن تنظيم داعش الإرهابي خسر الأرض، لكنه لم يلق السلاح ولم يفقد الأسلحة التي سيطر عليها في العراق وسورية.

كما كشف علوي أن وزارة الاستخبارات الإيرانية تفتقر إلى معدات تكنولوجية حديثة لمواكبة التهديدات الأمنية. في سياق متصل أكد علوي أن أجهزة الكيان الصهيوني الاستخبارية قامت وبدعم من أميركا بتنظيم الجماعات الإرهابية في المنطقة.

وأوضح علوي أن أجهزة مخابرات في المنطقة وحتى في دول بعيدة أخذت تستهدف أمننا بصورة مباشرة وتوظف التيارات والجماعات الإرهابية وتقدم لها المال والتدريب والدعم اللوجستي الشامل.

وكالات

عون يتوقع ولادة الحكومة اللبنانية الجديدة قبل الأعياد

تكثفت الجهود السياسية في لبنان أمس لتذليل العقبة الأخيرة التي حالت دون ولادة الحكومة. وأكدت مصادر اللقاء التشاوري لـ«الميادين نت» أن اللقاء الذي يضمّ ستة نواب من «السنة» المستقلين سيسلّم أسماء مرشحيه للرئيس ميشيل عون ليختار الأخير واحداً منهم لتولي حقيبة وزارية، ولفتت تلك المصادر أن «الوزير سيمثل حصراً اللقاء التشاوري ولن يكون من الحصة الوزارية لأي طرف آخر».

بدوره أكد المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم بعد اجتماع وصف بالحاسم مع اللقاء التشاوري، أن «جلستي مع اللقاء التشاوري تكللت بالنجاح»، وشكر «رئيس الجمهورية على المبادرة التي أطلقها وكلفني تنفيذها ولم ألق من اللقاء التشاوري إلا كل الإيجابية والمبادرة هي عدة بنود وهذا اللقاء هو محطة على طريق تنفيذ هذه المبادرة»، مؤكداً أنه «إذا استمرت الأمور على حالها فالحكومة ستبصر النور قريباً».

وشدد إبراهيم على أن «موضوع الأسماء ليس للتداول أو التشاور وهو بند من مبادرة مكتملة وعندما تنفذ المبادرة نعلن عنها وقد أصبحنا في أقل من الربع ساعة الأخير».

من جهته قال عضو اللقاء التشاوري النائب عبد الرحيم مراد: إنه «سيكون لنا من يمثلنا في الحكومة وسنسلم الاسم في أقرب وقت»، لافتاً إلى أن «اجتماعنا في التكتل كل يوم، وآراءنا متطابقة مع اللواء إبراهيم ولا عقد، وهو يعرف ومطمئن وكل شيء يسير بشكل مريح». وشكر رئيس الجمهورية واللواء إبراهيم على الجهد الذي أثمر، مؤكداً أنه «بعد يومين أو ثلاثة ستسمعون من إبراهيم الخبر المفرح الذي ينتظره جميع اللبنانيين».

التفاؤل بولادة الحكومة عبّر عنه عون أمام زواره، ونقل عنه رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي «ثقته بقرب تشكيلها، ونحن سنتجاوز الأزمة الحكومية التي نعيشها ونتمنى كذلك تجاوز كل العقبات في مجلس الوزراء العتيد، في سبيل الخروج بحلول إصلاحية ضرورية اقتصادياً وإدارياً». وأعرب الرئيس عون عن «اطمئنانه إلى وجود روزنامة عمل وانطلاق ورشة عمل دائمة خلال السنة المقبلة فور تشكيل الحكومة».

وبدوره قال وزير المالية اللبناني علي حسن خليل لـ«رويترز» أمس: «أصبحنا في المرحلة الأخيرة والأرجح أن تتشكل الحكومة قبل عطلة الميلاد، ما قد يترك آثاراً إيجابية على الوضعين المالي والاقتصادي ويفسح المجال للبدء بمعالجات هذا الملف».

وفي المحصلة وإذا ما سارت الأمور كما توقع أكثر من مسؤول لبناني ستولد حكومة الرئيس الحريري الثالثة خلال الأيام المقبلة بعد أن تراجع الأخير عن عدم اعترافه بحيثية النواب الستة المستقلين ومن ثم وافق على تمثيلهم داخل مجلس الوزراء ولو من خلال شخصية غير نيابية. ويبقى اللقاء المرتقب الذي سيجمع النواب المستقلين بالحريري ليكرس عدم احتكار رئيس تيار المستقبل لتمثيل الطائفة «السنية» في السلطة التنفيذية بحسب ما كان يطالب به هؤلاء النواب، ولا سيما بعد نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي سجل فيها خصومه نجاحات لافتة.

(رويترز– روسيا اليوم– الميادين)

الرئيس اللبناني ميشيل عون (عن الانترنت)

مجلس الأمن يبحث في اتخاذ إجراء لدعم اتفاق اليمن بشأن الحديدة

قال دبلوماسيون: إن مجلس الأمن الدولي يدرس مشروع قرار يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تقديم مقترحات بحلول نهاية الشهر بشأن كيفية مراقبة وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه الطرفان المتحاربان في مدينة الحديدة الميناء الرئيسي في اليمن وبدأ سريانه أمس.

واتفقت «أنصار الله» وحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي يوم الخميس على وقف القتال في الحديدة المطلة على البحر الأحمر وسحب القوات بعد أسبوع من محادثات السلام التي رعتها الأمم المتحدة في السويد.

ووزعت بريطانيا مشروع القرار لدعم الاتفاق على مجلس الأمن المؤلف من ١٥ عضواً يوم الإثنين. ولم يتضح متى سيتم طرحه للتصويت. ويحتاج القرار إلى تسعة أصوات مؤيدة وألا تستخدم الولايات المتحدة أو فرنسا أو بريطانيا أو الصين أو روسيا حق النقض «الفيتو».

وتطلب المسودة التي اطلعت عليها «رويترز» من جوتيريش تقديم مقترحات بشأن «كيف ستدعم الأمم المتحدة اتفاق ستوكهولم بناء على طلب الطرفين بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عمليات مراقبة وقف إطلاق النار ونقل قوات الطرفين من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى».

كما تريد أن تعرف كيف ستلعب الأمم المتحدة دوراً رائداً في دعم مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية في إدارة موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى والتفتيش فيها؟ وكيف ستعزز الأمم المتحدة وجودها في تلك المناطق؟

وكان مبعوث الأمم المتحدة لليمن مارتن جريفيث لمجلس الأمن قد قال الجمعة: «إن هناك حاجة ملحة لنظام مراقبة قوي في الحديدة للإشراف على الامتثال»، مشيراً إلى أن «الميجر جنرال الهولندي المتقاعد باتريك كاميرت سيقود عملية المراقبة».

ومن جانبه قال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك للصحفيين الإثنين: إن عملية المراقبة التي يقودها كاميرت ستقع تحت سلطة جريفيث، وأضاف: إن العمل على التفاصيل اللوجستية والأمنية مستمر.

وقال دوجاريك: «ستكون جزءاً من التفويض الحالي لجريفيث، هذه ليست مهمة لحفظ السلام. لن تكون مسلحة»، وأردف قائلاً: «نتطلع إلى دعم قوي جداً من مجلس الأمن».

ويدعو مشروع القرار «جميع أطراف الصراع إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لتسهيل دخول الإمدادات التجارية والإنسانية دون عوائق بما في ذلك المواد الغذائية والوقود والأدوية وغيرها من الواردات الأساسية والعاملين في المجال الإنساني إلى البلاد وعبرها».

رويترز

روسيا ترفض قرار الأمم المتحدة حول «عسكرة» القرم وسيفاستوبول

أعلن الناطق الرسمي باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، أن موسكو ترفض تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار أوكرانياً يتهم روسيا بعسكرة القرم ومدينة سيفاستوبول. وقال بيسكوف في تصريح صحفي أمس، تعليقاً على قرار الجمعية العامة: «نحن نأسف بشدة إزاء ذلك». وشدد بيسكوف على أن القرم اتحد مجدداً مع روسيا على أساس استفتاء سكان شبه الجزيرة، الذي جرى «وفق القوانين الأوكرانية السارية آنذاك»، مضيفاً: «نعرب عن رفضنا لهذا الموقف، ونعرب عن أسفنا، ودون شك نعتزم مواصلة توضيح موقفنا لنظرائنا».

من جانبها اعتبرت وزارة الخارجية الروسية أن قرار الجمعية العامة بشأن القرم يثبت وجود حملة ضد روسيا، مشيرة إلى أن كييف تحاول إيجاد أذرع للضغط على روسيا. ووافقت على الوثيقة المعادية لروسيا ٦٦ دولة، ورفضتها ١٩ دولة، وامتنعت أغلبية الدول عن التصويت بمجموع ٧٢ دولة. وجاء في نص الوثيقة: «تعرب الجمعية العامة عن قلقها إزاء عسكرة المحتل الروسي التدريجية لشبه جزيرة القرم، كما تعرب عن قلقها إزاء التقارير عن استمرار زعزعة الاستقرار في شبه جزيرة القرم».

كما أكد رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد الروسي قسطنطين كوساتشيف أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جمهورية القرم غير قانوني ويسمح لسلطات كييف بالقيام بأعمال متهورة. وقال كوساتشيف على حسابه على فيسبوك: «إن القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الـ١٧ من كانون الأول الجاري حول القرم مجرد من أي تبعة قانونية وقد يكون له عواقب سياسية عسكرية حيث يطلق العنان لـ/كييف/ في اتخاذ خطوات متهورة» لافتاً إلى أن القرار أوكراني صرف وليس قراراً جماعياً. ولفت كوساتشيف إلى أن أي دولة ستدافع عن أراضيها بالوسائل المتاحة لديها وإن النشاط العسكري في شبه جزيرة القرم لن يتوقف ولن تتوقف / العسكرة/ أيضاً هناك لأنها نتيجة وليست السبب.

وأشار كوساتشيف إلى أن الجمعية العامة الواقعة تحت ضغط الدول الغربية رفضت المقترح حول إجراء تحقيق شامل وشفاف عن الحادث في مضيق كيرتش وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

من جهة أخرى أعلن وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أن روسيا على وشك الانتهاء من تصنيع طائرات الاستكشاف المسيرة الضاربة، مشيراً إلى أن استخدامها في الجيش الروسي سيبدأ العام المقبل.

وقال شويغو في الاجتماع الموسع لمجلس وزارة الدفاع الروسية في موسكو، أمس: «سينتهي إنشاء منظومات الاستكشاف المسيرة الضاربة متوسطة المدى. وابتداء من العام المقبل سيبدأ استخدامها في الجيش».

وأضاف: إن الجيش الروسي يبدأ كل عام، في إطار تنفيذ طلبات الدولة في مجال الدفاع، استخدام أكثر من ٣٠٠ طائرة قصيرة المدى، مشيراً إلى أن عددها الإجمالي في القوات المسلحة الروسية تجاوز ٢١٠٠ وحدة».

هذا ووصف مدير القسم الإفريقي في وزارة الخارجية الروسية أندريه كيمارسكي الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية على بعض الدول في مسألة التعاون العسكري التقني مع روسيا بأنها «مظهر من مظاهر المنافسة غير النزيهة».

وأشار كيمارسكي في مقابلة مع وكالة «سبوتنيك» أمس إلى أن الولايات المتحدة والدول الغربية تلجأ إلى مختلف التدابير لمنع الدول من تعزيز علاقاتها مع روسيا في مختلف المجالات بما في ذلك التعاون العسكري التقني مبيناً أن ذلك «يعد مظهراً من مظاهر المنافسة غير النزيهة».

وأكد كيمارسكي أنه لا حديث يجري الآن عن إنشاء قواعد عسكرية بحرية روسية في إفريقيا غير أن تطوير التعاون العسكري التقني مع الدول الإفريقية «له تاريخ طويل ويعتبر أحد أهم مجالات تعاوننا منذ حقبة الاتحاد السوفييتي».

وكالات

وصول حاملة الصواريخ الروسية الجديدة «Orekhovo-Zuyevo» إلى ميناء سيفاستوبول الأسبوع الماضي (رويترز)

واشنطن وبكين.. التنافر والتلاقي

مصطفى محمود النعسان

الخلاف بين الولايات المتحدة الأميركية والصين يمكن تلخيصه وإجماله بشقين اثنين: أحدهما اقتصادي، والآخر يتعلق بالنفوذ وتوسيع رقعة السيطرة، وكلاهما مرتبط بالآخر ارتباطاً وثيقاً، ذلك أن الجانب الاقتصادي، وما يشمله من ضرائب إنما مؤداه في النهاية محاولة تحجيم كل طرف للطرف الآخر، والإقلال من دوره ونفوذه فمثلاً جلّ التخوف والقلق الأميركي يتمثل في مقولة «صنع في الصين ٢٠٢٥».

بالمقابل فإن جل القلق، والتخوف الصيني يتمثل بالتمددات، والاستفزازات الأميركية من خلال السفن التي تبحر في بحر الصين الجنوبي قريباً من تايوان التي تعتبرها بكين أراضي صينية لا يجوز الاقتراب منها أو المساس بسيادتها ومن هذه التحرشات الأميركية دخول مدمرة المياه الصينية في بحر الصين الجنوبي الأمر الذي جابهته بكين باقتراب سفينة صينية منها لمسافة ٤١ متراً طالبة منها المغادرة ما دفع بالمدمرة الأميركية إلى الاستجابة والرضوخ، وذلك في منتصف أيلول الماضي وهي الفترة التي أعلنت فيها واشنطن بيع تايوان أسلحة بقيمة ٣٣٠ مليون دولار.

ثم أعقب هذا الاستفزاز الأميركي للصين إرسال سفينتين حربيتين أميركيتين عبر مضيق تايوان بحجة حرية الملاحة الأمر الذي دفع الرئيس الصيني شي جين بينغ لدعوة القوات المسلحة في الخامس والعشرين من تشرين الأول الماضي للاستعداد لأي حرب طارئة يمكن أن تفتعلها أميركا، وهو ما مثل قمة التحدي الصيني للصلف والغرور الأميركي، وذلك من منطلق مواجهة القوة بالقوة، وعملاً بالمثل المعروف: «لا يفلّ الحديد إلا الحديد»، وليس من باب خيار اللجوء للعسكر، والحرب من جانب بكين.

الحق أنه إضافة للتحرشات العسكرية في بحر الصين، وقرب حدود تايوان فإن واشنطن حاولت عدة مرات تحدي السيادة الإقليمية للصين من خلال محاولة تعزيز تحالف «الهند– المحيط الهادئ» الجديد الذي يهدف إلى احتواء الصين الصاعدة فضلاً عن طرحها استثمارات بقيمة ١١٣ مليون دولار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كجزء من إستراتيجية واشنطن في المنطقة لمواجهة ما تعتبره دوراً قيادياً صينياً ناشئاً.

في المقابل عملت الصين، وتعمل على إحياء مشروع طريق الحرير الجديد بين القارات الثلاث إفريقيا وآسيا وأوروبا عبر ما بات يعرف بمبادرة «الحزام والطريق»، بما يسهم في قيام منظومة اقتصادية جديدة تقودها الصين مقابل المنظومة التي قادتها واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية.

هذا زيادة على سعي روسيا والصين ومعهما الهند التي يحاول هذا الطرف استقطابها كما الطرف الآخر لتشكيل مجموعة «بريكس» التي يمثل سكانها أكثر من ثلثي سكان العالم، والتي من شأنها أن تكسر الهيمنة والاحتكار الأميركيين.

مبادرة «الحزام والطريق» تعمل بكين عليها أيضاً لتطور علاقاتها مع دول أميركا اللاتينية التي تعدها واشنطن حديقتها الخلفية والذي تعتبره الولايات المتحدة الأميركية عقبة في وجه مصالحها العسكرية والإستراتيجية.

مجمل هذه الخطوات الصينية لمجابهة القوات الأميركية التي تربض في ٢٧٩ قاعدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

هذا ما يمكن قوله فيما يتصل بسعي الجانبين الأميركي والصيني لتوسيع رقعة النفوذ، أما ما يتصل بالشطر الاقتصادي والضرائب، وما يسمى حرباً اقتصادية فإنه، كما أسلفنا يكمل الشق الأول ولا ينفصل عنه، ويصب في معطياته، وقد بدأت الحرب التجارية بين البلدين في آذار الماضي في حين يرى بعض المراقبين أنها سبقت هذا التاريخ بكثير حيث بدأت مع الرئيس باراك أوباما، وقبله جورج بوش، وليس مع دونالد ترامب، وذلك تخوفاً من مكانة الصين الاقتصادية، وتحسباً لدورها بعد أن باتت اليوم أول دولة مصدرة في العالم ويفوق حجم صادراتها ٢,٢ تريليون دولار.

إن الخلاف بين الجانبين طاف على السطح في نهاية آذار الماضي حيث فرضت واشنطن رسوماً جمركية على الصلب والألمنيوم المستوردين من الصين بنسبتي ٢٥ و١٠ بالمئة على التوالي، وردت بكين بفرض رسوم مشابهة على بضائع أميركية بالقيمة ذاتها.

وتوترت العلاقات أكثر فأكثر خلال تموز الماضي عندما فرض ترامب رسوماً على واردات وبضائع صينية قيمتها ٣٤ مليار دولار ثم اتبعها بعد ذلك بقائمة جديدة من البضائع بلغت قيمتها ١٦ مليار دولار إلى أن أعلن في أيلول الماضي فرض رسوم على بضائع وسلع صينية بقيمة ٢٠٠ مليار دولار حيث ردت الصين بفرض رسوم بقيمة ٦٠ مليار دولار على بضائع أميركية، وتوقفت منذ بداية آب الماضي والتي تعد ثاني أكبر مستهلك للنفط الأميركي عن استيراد الخام من الولايات المتحدة واستبدلته بالنفط والغاز العربي.

لقد أثارت سياسة ترامب التجارية مع الصين ردود فعل سلبية داخل الولايات المتحدة ذلك أن الكثير من المسؤولين الأميركيين ومنهم عمدة مدينة لوس أنجلوس أريك غارسيتي يعتبرون أن تصعيد الحرب التجارية مع الصين قد يتسبب في توجيه ضربة قاسية لاقتصاد مدينته التي تخشى سلطاتها من فقدان الوظائف على نطاق واسع نتيجة استفادة موانئ المدينة من التجارة الواسعة مع الصين ووصف الحرب التجارية بين بلاده والصين بـ«الغبية».

وبعد التهديد الأميركي بداية تشرين الثاني الماضي، والذي سبق قمة العشرين بعدة أيام بتوسيع قائمة الرسوم على المنتجات والبضائع الصينية في حال عدم التوصل إلى اتفاق خلال لقاء الرئيسين إلا أن الخوف من التصعيد العسكري والتجاري انحسر وبدأت ملامح وبوادر الانفراج خلال قمة الرئيسين في الأرجنتين بداية كانون الأول الجاري، وبذلك دخلت حرب الرسوم الجمركية بين البلدين فترة التهدئة والراحة حيث تخلت واشنطن عن قرارها رفع الرسوم الجمركية من ١٠ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة على بضائع صينية بقيمة ٢٠٠ مليار دولار وهي نصف الكمية الإجمالية اعتباراً من بداية كانون الثاني المقبل، وتصر واشنطن أيضاً على أن تتعهد بكين شراء كميات لم تحدد بعد لكنها كبيرة جداً من السلع الأميركية لتقليص الخلل الضخم في الميزان التجاري.

هذه الهدنة مدتها ثلاثة أشهر يفترض أن يتفاوض خلالها الطرفان من أجل التوصل إلى اتفاق أكثر تفصيلاً على مجمل القضايا والمسائل كما كانت تدعو إليه بكين باستمرار، وهو حوار لحل المشاكل وقد تحقق شيئاً منه، وعلى الأغلب أن نتيجة الاتفاق ستكون إيجابية ليس بسبب توافر الحكمة الأميركية المتمثلة بالابتعاد عن المنازعات والجنوح للسلم والحوار كما هو المنطق الصيني، ولكن بسبب استياء عدد من المسؤولين الأميركيين من سياسة ترامب تجاه الصين وهو ما تؤكده صحة وصوابية أرقام وزارة التجارة الأميركية التي نشرت في السادس من كانون الأول الجاري، ومفادها أن عجز التجارة الأميركية تجاوز نظيره الصيني بمقدار الضعف كما وصل مقدار الدين الأميركي خلال العام الحالي إلى ٣٣٣ مليار دولار.

في ظل هذا الواقع المتراجع للاقتصاد الأميركي، وفي ظل الجنوح الصيني للحوار والمطالبة بالتفاوض لحل الخلافات من جهة، ومن جهة أخرى، فولائية المواقف الصينية وصلابتها وقوتها حينما يتعلق الأمر بموضوع السيادة، فمن المرجح أن يرضخ الجانب الأميركي للمطالب الصينية، ويؤتي اتفاق بوينس إيرس ثماره المرجوة في نهاية المطاف، ويؤدي إلى إحلال التهدئة والتلاقي بعد التنافر والتناحر، ولو إلى حين.